الضريبة الاضافية

هذا الغول الذي يهدد لقمة عيش آلاف التجار

اثر الاضراب الكبير الذى شمل تجار الضفة العربية جميعهم في شهر اب سنة ١٩٧٦ احتجاجا على فرض ضريبة القيمة الاضافية غيرت السلطات الاسرائيلية تكتيكها . واخذت تقوم بالتنفيذ التدريجي لتحصيل الضريبة مستخدمة شتى الوسائل التي تقع بين ايديها عدم تجديد رخص السيارات وايقاف سائر المعاملات التي لم يدفع اصحابها الضريبة الاضافية .

وفي هذه الايام تزداد شكوى التجار والحرفيين من وطأة الضريبة المضافة ويبدو هذا جليا في كل المدن وخاصة القدس ونابلس ورام الله مما حدا بالتجار الى رفع المذكرات والعرائض الى الحكام العسكريين معربين عن احتجاجهم ومبينين الاضرارا التي تلحق بهم وخاصة في ظل الاوضاع الاقتصادية السيئة هذا العام .

الا ان سلطات الجمارك لم تابه بكل هذه الاحتجاجات بل لجات الى اسلوب غريب عجيب في تحديد قيمة الضريبة . فبدلا من الاعتماد على دفاتر الحسابات الرسمية التي يحتفظ بها التجار انفسهم كمستندات قانونية قررت سلطات الجمارك تخمين قيمة الضرائب المستحقة على هواها بل واكثر من ذلك فانها صادرت دفاتر الحسابات من التجار كما حدث مع ٣٠٠ من مشاغل الخياطة في نابلس في الاسبوع الماضي .

ويبدو ان المسالة لن تتوقف عند هذا الحد فالدلائل تشير الى نية السلطات الاسرائيلية برفع نسبة الضريبة المضافة فكما تقول روث كال مراسلة صحيفة "الصنداى تايمز" اللندنية فان هذه النسبة سترتفع من ١٢ الى ١٥ بالمئة وذلك بعد عودة بيغن من مؤتمر كامب ـ ديفيد .

ليس من شك في ان هذه الاجراءات ستؤدى الى زيادة المصاعب التي يتعرض لها جزء كبير من المواطنين الذين تنطبق عليهم الضريبة ، فهي على كل مادة ما عدا الخضار والفواكه وقد اضطر عدد لا يستهان به من التجار والحرفيين الى اغلاق محلاتهم ومصادر رزقهم بسبب سوء الاوضاع الاقتصادية التي تزيد الضريبة الاضافية من ترديها .

واذا كان هذا الموقف نوعا من الهروب من مواجهة المشكلة فانه ليس حلا لها ويفيد مراسلونا من مختلف المناطق ان فئات متزايدة من التجار والحرفيين تعمل على تكتيل نفسها من اجل البحث في الطرق الناجعة لحماية قوت اطفالهم من الخطر الماثل والذى يتهدد بالاستفحال خطر ضريبة القيمة الاضافية .

الدهر

ظاهرة يجب تخفيف حدتها

على العكس من الامال والامنيات فان عدد عمال المناطق المحتله العاملين في اسرائيل اخذ بالازدياد وقد ظهر ذلك جليا في نشرة دائرة الاحصائيات الاسرائيلية التي تبين ان عدد هؤلاء العمال ارتفع من ٤٤٫٤٧٠ عاملا في حزيران الى ٤٧٫٣٨٨ في شهر تموز الماضي اى بنهاية شهر تموز قدرها ٦٫٦ بالمئة . زيادة مئوية قدرها ٦٫٦ بالمئة .

ومن الصواب التقدير بان النسبة الحقيقية لعدد العاملين من المناطق المحتله في اسرئيل الى مجموع الايدى العامله في المهنه والقطاع هي اعلى من ذلك اذا اخذنا بعين الاعتبار ان قسما من العمال يهاجرون طلبا للرزق الى البلدان العربيه المجاوره وان قسما اخر منهم يعمل في اسرائيل بغير وساطه مكاتب العمل وهؤلاء لا يندرجون في الاحصائيات الاسرائيلية الرسمية .

وتعكس هذه الشواهد اعتمادا متزايدا لليد العامله العربيه على سوق العمل الاسرائيليه بما يسببه ذلك من مضاعفات سياسية واقتصادية خطيره على مستقبل الشعب الفلسطيني ويعرض افاق استقلاله السياسي والاقتصادى الى اوخم العواقب .

لقد نبهنا الى خطورة هذه الظاهره منذ نشوئها واشرنا في الوقت نفسه الى مقومات ايجاد الحلول لها عن طريق طرح بديل حقيقي بتوفير فرص عمل اكبر في المناطق المحتله نفسها الا ان عددا لا يستهان به من بين يديهم الامكانيات الفعليه لتحويل هذه الامال الى واقع ملموس لم يقوموا بما يفرضه عليهم شرف الانتماء لهذا الوطن بل واكثر من ذلك فان ملايينهم تجد طريقها عبر الجسور الى اسواق الاستثمارات في السعودية والاردن وحتى في "المناطق الحره" في مصر !.

كذلك توجهنا الى المجالس البلديه باقتراح اتفاق بعض موارد الى مشاريع انتاجية يمكن ان تخلق فرص عمل مستمره لهم من العمال بحيث يجنبهم الاضطرار الى العمل في اسرائيل.

ومن جديد ان امكانيات المجالس البلديه ـ وبكلمة اخرى القطاع العام ـ محدودة الا ان من استغلالها يمكن ان يساعد على التخفيف من ظاهرة الاعتماد على سوق العمل الاسرائيليه.

ابو فجر

تعاون سوفياتي ليبي لتطوير الزراعة في ليبيا

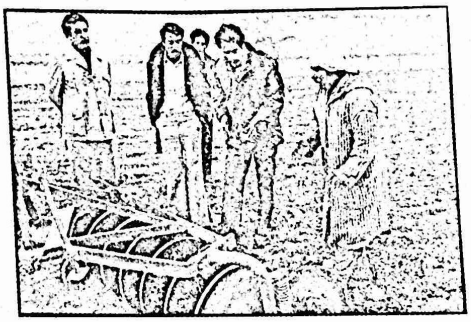

وضعت ثورة الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٦٩ ومنذ ايامها الاولى هدفا اقتصاديا هاما هو تنويع مصادر الانتاج القومي المحلي بحيث لا تظل ليبيا معتمده على منتوج وحيد الجانب حتى ولو كان البترول .

والعناية بالقطاع الزراعي وتطويره هي من اهم القضايا التي تواجه ليبيا عن طريق تنويع انتاجها فقبل الثورة كانت الزراعة متخلفة جدا وعانى الشعب الليبي من جراء ذلك وعلى مدى عشرات السنين من نقص في المواد الغذائية . ولهذا فلم يكن غريبا ان يحتل هدف تطوير الزراعة وزيادة انتاجيتها مكانا مرموقا في الخطط الاقتصادية المختلفة التي وضعتها حكومة الثورة التي اعلنت ان من اهدافها الاساسيه انشاء زراعة عصرية متطورة بموجب "الثورة الخضراء".

وتجد الثورة الليبية في الاتحاد السوفيتي حليفا رئيسيا لها ومساعدا امينا في تنفيذ اهداف "الثورة الخضراء" ويعمل في ليبيا حاليا عدد كبير من الاختصاصيين الزراعيين السوفيات واضعين خبراتهم ومعارفهم في خدمة تطوير الزراعة الليبية .

واحد اهم المشاريع التي تنفذ حاليا بمساعدة الاتحاد السوفياتي هو رسم خارطة مفصلة للتربة الليبية التي يستحيل بدون انجازها تطوير الزراعة على اسس علمية . فبواسطة هذه الخارطة تتحدد اماكن وجود الانواع التسعة من التربة في ليبيا ويمكن بالتالي تحديد اكثر المزروعات ملائمه لهذه المنطقة او تلك حسب نوعية تربتها . كما يقوم الخبراء السوفيات باجراء دراسات حول التربة في ليبيا على مساحة تقارب ٣٠ مليون دونم (للمقارنة نشير ان مساحة الارض المزروعة في الضفة الغربية لا تتجاوز ٢٫٥ مليون

ومن ناحية اخرى فقد اتفق الطرفان الليبي والسوفياتي على التعاون في مجالات حيوية جدا بالنسبة لليبيا كانتاج العلف اليابس والاخضر ، والبيطره واستخدام السدود والموارد المائية . كما تستقبل الجامعات والمعاهد العليا السوفياتية كل عام المئات من الطلبة الليبيين لدراسة مختلف اختصاصيات الزراعة .

ان الريف الليبي على اعتاب تغيرات جذرية هامة سيرا على طريق تحويل ليبيا الى دولة صناعية زراعية متطورة تخدم مصالح جماهير الشعب الليبي وتكون سندا لحركة التحرر العربية بمضامينها الاجتماعية التقدمية . ويلعب التعاون الليبي السوفياتي دورا اساسيا في تحقيق هذه الطموحات النبيله .

وزير التجارة المصرية يتنبأ باستمرار تدهور الاقتصاد المصري

اعترف السيد زكريا عبد الرازق وزير التجارة المصرى في حديث لمجلة الاخبار القاهرية بان العجز في ميزان التجارة الخارجية لمصر قد بلغ في العام الماضي مليار ومئتي مليون جنيه اى اكثر من مليارين دولار . واضاف بان الاستيراد ايضا .

وقد اشار اكثر من تقرير اقتصادى دولي ان التدهور الذى اصاب الاقتصاد المصرى سببه سياسة الانفتاح التي قررها نظام السادات ، حيث يستمر هجمة الرأسمال الاجنبي على المشاريع المصرية بدعم وتاييد النظام هناك بشكل مشاريع فردية تجارية هدفها الاساسي تحقيق اكبر قدر من الارباح . وتعريض النظام الاقتصادى الذى ارسته قيادة الزعيم الراحل عبد الناصر للخطر .

الزراعي الذى قام به جمال عبد الناصر قد بدأ يتعرض للخطر نتيجة السياسه التي اتبعها السادات بارجاع الاراضي المؤممه سابقا لكبار الاقطاعيين الذين بدأوا بالعوده الى مصر والبدء في تكوين ثروات ضخمه من جديد برأسمال اجنبي ومحلي وكنتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادى والغاء القيود على البضائع المستوردة ارتفعت اسعار السلع خلال العامين الماضيين الى اكثر من ٥٠ بالمئه في نفس الوقت الذى يبلغ

الاف الحرفيين والمدرسين الى مغادرة مصر والبحث عن عمل في الخارج .

ويشك الخبراء الاقتصاديون ان تتحسن الاوضاع الاقتصادية في مصر ، طالما بقيت تعتمد في اقتصادها على القروض من ما يسمى بالاصدقاء الاجانب فالخطة الخمسية القادمة لمصر مثلا ستمول بنسبة ٦٠ بالمئة من صندوق النقد الدولي الذى يفرض فوائد عاليه على القروض وبالتالي تزداد تبعية الاقتصاد المصرى على المساعدات

ابو ظبي تعارض السعودية وتطالب برفع أسعار النفط

حتى حلفاء السعودية من امراء الخليج العربي لم يعودوا قادرين على التزام الصمت ازاء سياسة الحكومة السعودية الراميه الى عدم زيادة اسعار النفط ورفض استبدال الدولار كعملة لتسعير النفط الذى تنتجه دول اوبك . فهذه السياسة السعودية لا تستجيب لابسط المصالح الوطنية للدول المنتجه للنفط انها تكريس لدور الرجعية السعودية بصفتها ركيزة ذليلة للامبريالية الاميركية وكل هم حكام السعودية هو الدفاع عن مصالح اسيادهم فكما صرح الشيخ اليماني وغيره من المسؤولين السعوديين فانهم "يخشون من ان يؤدى التخلي عن الدولار الى تعريض العملة الاميركية الى ضغط جديد."

وقد دعت صحيفة "الوحدة" الصادرة في ابو ظبي الدول الاعضاء في منظمة اوبك الى اتخاذ اجراءات من شانها ان تدافع عن مصالحها القومية الملحة . ومن بين هذه الاجراءات التي تدعو "الوحدة" الى اتخاذها رفع الاسعار الحاليه للبترول التي لا تزال ثابتة للسنة الثانية على التوالي وكذلك التخلي عن الدولار الامركي .

وتؤكد "الوحدة" في مقالتها "بان الاحتكارات الامبريالية لبترول دول الاوبك في ظروفه الحاليه ليس سوى ابتزاز للثروة الوطنية لهذه الدول" .

ومن ناحية اخرى فقد باءت محاولة الشيخ على خليفة الصباح وزير النفط الكويتي ورئيس اوبك في اقناع السعوديين بضرورة عقد مؤتمر طارئ للاوبك في الشهر المقبل لبحث اثار انخفاض قيمة الدولار الامركي على عائدات الدول النفطية . وتعكس هذه المحاولة خلافا بين حكام الكويت وحكام السعودية وتشير الى ازدياد عزلة السياسه السعودية .

ان المصالح الحقيقية للدول المنتجة للنفط تتطلب اتخاذ موقف حاسم من مناورات السعودية وتهالكها على خدمة المصالح الامركية في المنطقة .

الصين تفتح أبوابها امام الرأسمال الياباني والغربي

اعلن بنك الاستيراد والتصدير الياباني ان الصين ستقترض كميات كبيره من المبالغ النقدية من اليابان . وقد اوردت هذا النبأ صحيفة استرناشيونال "هيرالد تريبيون"

وتقول الصحيفة ان هذه العملية تدل ـ كما يرى الكثير من المراقبين ـ على تخلي الصين عن سياسة الاعتماد على النفس " وهي تفتح ابوابها لا للراسمال الياباني وحده وانما للراسمال الغربي بشكل عام .

وجدير بالذكر ان الصين اقامت الدنيا ولم تقعدها حين عقد الاتحاد السوفياتي صفقات تجارية بحته مع بعض الاوروبيين متهمة اياه ● بخيانة الماركسية والتحريفية وغير ذلك من الشتائم التي يزخر بها قاموس قادة الصين.

سؤال بسيط لا بد من توجيهه الى القيادة الصينية: اى لقب يمكن اطلاقه على الاجراء الصيني الاخير طبقا